

منطلقات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار والأسباب؟

The Phenomenon of the informal economy in Algeria

كرميش آمنة جامعة فرحات عباس سطيف¹ (الجزائر) ، amina.kermiche@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/14

تاريخ القبول: 2022/08/15

تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

يعد الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة قديمة، كما أن هذه الظاهرة أصبحت شائعة وقد فرضت نفسها في كل دول العالم وأصبح لزاما النظر فيها بجدية من خلال حرص الهيئات الاقتصادية الدولية والمحلية بمعرفة الأسباب وكذا الآثار المترتبة عنها، سواء كانت سلبية أو ايجابية، وكيف يمكن التخفيف منها قدر المستطاع ومحاولة إدماجها في الاقتصاد الرسمي.

ولانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أسباب عديدة، كما أن آثاره على الاقتصاد الجزائري جلية سواء كانت الآثار الايجابية المتعلقة خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة، أو الآثار السلبية ولعل أهمها ما تخسره الخزينة العمومية بسبب تفشي الاقتصاد غير الرسمي، ورغم ذلك توجد حلول عدة من أجل التخفيف من آثاره ودمج بعض أنشطته في الاقتصاد الرسمي، لعل أهمها خفض الرسوم والضرائب الخاصة بمنشآت الاقتصاد غير الرسمي، واتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي.

كلمات مفتاحية: اقتصاد غير رسمي؛ اقتصاد رسمي؛ تنظيم؛ رقابة؛ جزائر.

تصنيفات JEL : H20 ، H26 ، H29.

Abstract:

The informal economy is an ancient phenomenon, also this phenomenon has become common and has imposed itself in all countries of the world, and it has become imperative to seriously consider it through the keenness of international and local economic bodies to know the causes and the consequences, whether negative or positive, and how to reduce it as much as possible and try to integrate it into the formal economy.

There are many reasons for the spread of the informal economy phenomenon in Algeria. Also, its effects on the Algerian economy are evident, perhaps the most important of which is reducing fees and taxes for informal economy establishments, and take strict measures to combat tax fraud.

Keywords: Informal Economy, Formal economy, planning, censorship, Algeria.

Jel Classification Codes: H20,H26,H29.

1. مقدمة:

يعد الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع البحثية الحديثة رغم قدم هذه الظاهرة مع وجود التجمعات البشرية التي أثارت اهتمام العديد من الدول والأنظمة، نظرا لانتشاره في كل دول العالم، خاصة دول العالم الثالث، وهي ظاهرة قديمة وعالمية. كما قد تعددت التعاريف والتسميات المحددة للاقتصاد غير الرسمي ولم يتفق الباحثين على تعريف موحد، إضافة إلى أن لكل ظاهرة اقتصادية أسباب وآثار مترتبة، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من الاقتصاد غير الرسمي التي توسعت بشكل أكبر مع بداية تسعينات القرن الماضي، حيث تعددت أسبابه، كما كانت له عدة آثار منها ما كان إيجابيا ومنها ما كان سلبيا على الاقتصاد الجزائري، ومن هنا تتمحور الإشكالية التالية:

ما هي أسباب وآثار ظهور الاقتصاد الموازي في الجزائر، وما هي آليات إدماجه في الاقتصاد الرسمي؟

وتهدف الدراسة للتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، إضافة إلى الوقوف على أهم الآثار السلبية والإيجابية منها على الاقتصاد الجزائري، وكذلك أهم الخطوات التي ستساعد على التخفيف من هذه الظاهرة.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بحيث يتم تحديد الظاهرة وتحليل كافة جوانبها والمؤثرات المحيطة بها، والأسباب التي أدت لظهورها واستغلالها في الوصول إلى النتيجة التي تعتبر حل للتخفيف من المشكلة أو الظاهرة.

ومن الدراسات السابقة لموضوع الاقتصاد غير الرسمي:

قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2009/2010 هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات والتدابير المتخذة للتقليل من حدة الظاهرة ليست كافية بالنظر إلى أرقام ومؤشرات الإحصائيات المختلفة، وعليه توصي بضرورة إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل من عملية تبادل المعلومات بين العارضين وطالبي العمل في هذا القطاع. بودة يوسف ، كواديك حمزة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي-دراسة تحليلية-، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 03، ديسمبر 2018. هدفت الدراسة إلى تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى نموه وانتشاره، بالتعرض إلى أهم التدابير التي سطرها السلطات العمومية الجزائرية في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد المهيكل أو الرسمي. توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الواقع أثبت عدم فعالية هذه الجهود وتسجيل نمو متزايد للسوق الموازي، وبالتالي عدم تحقيق هذه الجهود لأهدافها المسطرة، وعليه يوصي الباحثان إلى ضرورة سن تشريعات جديدة تتماشى وآليات مكافحة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وتكثيف عملية الرقابة قصد ردع التجار الفوضويين والأنشطة غير الرسمية المضرة بالاقتصاد الوطني، مع دمج هذه الأنشطة في قنوات الاقتصاد الرسمي.

وسيتناول هذا المقال دراسة القطاع غير الرسمي في الجزائر وفقا للخطوات التالية:

- ماهية الاقتصاد غير الرسمي.
- أسباب وعوامل بروز الاقتصاد غير الرسمي.
- آثار الاقتصاد غير الرسمي.
- الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أسبابه وآثاره.
- مبادرات الحكومة الجزائرية لجذب الكتلة النقدية في الاقتصاد غير الرسمي
- الحلول المقترحة للتخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

2. ماهية وتعريف الاقتصاد غير الرسمي

اقترح مفهوم القطاع غير الرسمي (secteur informel) لأول مرة إثر مهمة قام بها المكتب الدولي للعمل في كينيا سنة 1972، وذلك تزامنا مع ظهور إشكالية العجز في ميدان العمل في إفريقيا في السبعينات، هذه المهمة كانت تهدف إلى وضع إستراتيجية شاملة حول التشغيل أين اهتمت الدراسات الأولى تحت إدارة H.Singer بطبيعة هذا القطاع في كينيا. (دلال، 2014، صفحة 406) وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا استنادا إلى معايير حددها Hart Keith سنة 1971 يعتبر فيها كل نشاط ضمن القطاع غير الرسمي إذا توافرت فيه الخصائص التالية: (دلال، 2014، صفحة 407)

-سهولة الحصول على نشاط؛

-اللجوء إلى الموارد المحلية؛

-ضيق مجاله؛

-الملكية العائلية للمؤسسات وعوامل الإنتاج؛

-استخدام تقنيات كثيفة الاحتياج لليد العاملة؛

-الخبرة والمؤهلات الفنية مكتسبة خارج النظام المدرسي الرسمي؛

-السوق يخرج عن كل قانون ومفتوح على المنافسة.

ويضم الاقتصاد غير الرسمي عدة أنواع: (قارة، 2010، صفحة 9)

النوع الأول: الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الجانح، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد المخفي، التجارة خارج القانون، و يعتبر هذا النوع الصيغة السوداء للاقتصاد غير الرسمي.

-أما النوع الثاني من هذا الاقتصاد فيتمثل في : الغش، تقليد العلامات التجارية، تزوير الفواتير ، الرشوة،و يعتبر الصيغة الرمادية للاقتصاد غير الرسمي.

1.2 تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

لا يوجد تعريف دقيق ومحدد له، فالبعض عرفه بأنه هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، ولا يقتصر على الأنشطة غير المشروعة فقط والمعاقب عليها قانونا مثل (الرشوة وتجارة الأسلحة والاتجار في المخدرات والسرقة...الخ)، بل

يتسع ليشمل أيضا كل أشكال الدخل غير المصرح بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة مثل الورش والمحلات التجارية الغير مرخصة...الخ. (جبر، 2015، صفحة 520)

عرفه GUTMAN بأنه: "الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي، الذي كان يجب أن يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لم يدخل ضمن هذه الحسابات لسبب أو لآخر". (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 194)

ويعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه: "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد و/أو المؤسسات ولا يتم إحصائها بشكل رسمي، أي لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي، وبالتالي لا تدخل في الحصيلة الضريبية ولا يخضع العاملون فيها لأي نظام ضمان اجتماعي". (عباس، 2019، صفحة 1).

ويعرفه V.Tanzi بأن: "الاقتصاد الخفي ينصرف إلى الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية". (بودلال، 2017، صفحة 150)

2.2 خصائص الاقتصاد غير الرسمي

- أهم خصائص الاقتصاد غير الرسمي ما يلي: (جبر، 2015، صفحة 523)
- أغلبها يستخدم تكنولوجيا غير متطورة وبالتالي يعتمد علي الاستخدام الكثيف للعمال بدلاً من رأس المال .
- أغلبها يتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد علي السيولة النقدية
- غالباً ما يكون صاحب العمل هو المدير حيث لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية .
- لا تتحمل بأي التزامات تجاه الدولة سواء رسوم أو ضرائب أو تأمينات الخ وتستفيد في نفس الوقت من خدمات البنية التحتية الموجودة بالبلاد .
- يتفاوت دخل العاملين فيها فمنهم من يسعى فقط إلى سد متطلبات حياته وحياة من يعول ، ومنهم من يتجه نحو الثراء السريع وهنا يخشي من تحوله إلى اقتصاد إجرامي .
- أغلب منتجاتها تتجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي .
- أغلب هذه الأنشطة تتصف بصغرها ويتم استخدام المنازل وخاصةً المنازل المخالفة في المزاولة لهذه

الأنشطة. يضم القطاع غير الرسمي مختلف الشرائح الاجتماعية من أميين ومؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة والمؤهلات العليا وحتى شهادات الدكتوراه.

3.2 مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي

ولعل أهم مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي ما يلي: (الأسرج، 2010، صفحة 6)

- أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة .

- إتاحة مزيد من فرص استفادة المنشآت من المميزات الاقتصادية الرسمي ؛ مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، والحصول على خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الرسمية، والحصول على الائتمان، والقدرة على التوسع في السوق وغير ذلك من المميزات الأخرى .

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، حيث أثبت عدد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي، وكذا بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر.

- مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال ، تجنب التكاليف التي تتحملها هذه المشروعات للبقاء في القطاع غير الرسمي.

3. أسباب وعوامل بروز الاقتصاد غير الرسمي

يمكن إيجازها فيما يلي: (يحيوي، 2016، صفحة 293)

- انخفاض مستوى الدخل: يعد أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الموازي خاصة مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتضخمها.

- ارتفاع مستوى الضرائب: يعد ارتفاع مستوى العبء الضريبي حافزا لدى الأفراد والشركات للتحول نحو الاقتصاد الموازي. ومع هذا فإن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد الموازي ذلك أن المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل ضريبة يساوي صفرا، لكنه سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الموازي.

- الأنظمة واللوائح الإدارية والقيود الحكومية: تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمر من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل وممارسة أنشطة موازية. ومن الإجراءات الإدارية والقانونية، تسقيف منحة السياح ب 93 أورو سنويا للشخص الراغب في مغادرة التراب الوطني (كيموش، 2020)، هذه المنحة التي تعتبر الأضعف وتجعل الجزائر في مؤخرة الترتيب مع جيرانها، حيث

تصل قيمة المنحة في المغرب 4000 أورو وفي تونس حوالي 3000 أورو، وحتى في سوريا التي تشتكي من شح الموارد الطبيعية ومعاناة الحرب الأهلية، فالمواطن السوري يستفيد من منحة لا تقل عن 1700 أورو. مع العلم أن 130 أورو لا تكفي الشخص لقضاء ليلتين في أي مدينة أوروبية أو عربية، وهذا ما يدفعه للجوء إلى السوق السوداء للعملة الصعبة وشراء ما يحتاجه بسعر يفوق 150% من السعر الرسمي للدينار الجزائري. (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 202)

- ندرة السلع وسياسة الاستيراد: تؤدي ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع الرسمية إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي. فالسلع الأساسية في الدول النامية عادة ما تباع بأسعار مدعومة مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الطواير وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا ما يشجع أنشطة الاقتصاد الموازي من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية أو محاولة إنتاج هذه السلع في الخفاء للوفاء باحتياجات الطلب عليها. أما بخصوص سياسة الاستيراد التي تكون قائمة على الباب المفتوح للاستيراد، ضعف مراقبة تدفق السلع إلى السوق المحلية وعدم مراقبة المنافذ الحدودية، فهي تلعب دورا أساسيا في توسع الاقتصاد الموازي.

- دور المشروعات الصغيرة: يعتبر الاقتصاد الموازي مهم جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود الاقتصاد الموازي فهي تؤدي دورا لا يستهان به في نموه بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها بالنقد السائلة وعدم فوترتها.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة عوامل ساهمت في ازدهار الاقتصاد غير الرسمي نذكر منها: (بن مسعود، 2013، صفحة 13)

- العولمة وأثرها على نوعية الأنشطة الممارسة فهناك مؤسسات من أجل المنافسة العالمية تستخدم العمالة الرخيصة في الدول النامية وتوظفها بطريقة غير قانونية.

- متطلبات الاقتصاد غير الرسمي بسيطة فهو لا يحتاج إلى عمالة مكثفة، تكلفته منخفضة، ولا يحتاج مؤهلات أو رأس مال، إضافة إلى أن موقع العمل يمكن أن يكون في المنزل في الشارع وغيرها.

4. آثار القطاع غير الرسمي:

للقطاع غير الرسمي آثار ايجابية و أخرى سلبية نذكر منها: (بودلال، 2017، صفحة 151)

1.4 الآثار الايجابية:

-الأثر على التشغيل: حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، حيث أن الاقتصاد غير الرسمي لا يحتاج إلى موافقات رسمية وإلى مستوى علمي معين وإلى أعمال معينة.

إضافة إلى توفير عمل موازي وثنائي بالنسبة للأجراء من أجل تمكينهم من الحصول على دخل إضافي. (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 209) وبرهان ذلك حيث قام البنك الدولي بدراسة في 69 دولة توصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة قدرها 18 % من معدل زيادة فرص العمل. (جبر، 2015، صفحة 527). وتشير الإحصائيات إلى أنه أكثر من نصف القوى العاملة في منطقة شمال إفريقيا تعمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن 60% من مجموع القوى العاملة في مصر والمغرب تعيش من الاقتصاد غير الرسمي، في حين تبلغ النسبة في تونس 53%، وكذلك هو الحال بالنسبة للجزائر. (غالين، 2018)

-الأثر على تخفيض معدل الجريمة ومعدلات الهجرة. (يحياوي، 2016، صفحة 294)

-الأثر على ميزان المدفوعات: يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.

-الأثر على الإنتاج والعرض السلعي: حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتما أن الإنتاج سيزيد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

-يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات. (بودلال، محاولة للاقتصاد الخفي "حالة الجزائر"، 2010، صفحة 292)

2.4 الآثار السلبية:

-انخفاض في حصيلة الضرائب، حيث أن العاملين في هذا القطاع يستفيدوا من كل الخدمات المقدمة للقطاع الرسمي من (مياه، كهرباء، تعليم، صحة...)، ولا يساهموا نهائيا في الضرائب، وهذا يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على العاملين في القطاع الرسمي وبالتالي قد تزيد مجددا إلى زيادة التهرب الضريبي. (بودلال، محاولة للاقتصاد الخفي "حالة الجزائر"، 2010، صفحة 304)

كما يرى البعض أن الانخفاض الكبير في حصيلة الضرائب مع زيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث زيادة كبيرة في عجز الموازنة العامة للدولة، ويزيد من حجم المشاكل المالية التي تعاني منها السلطات المالية في المجتمع. (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 204)

-الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي.

-الأثر على توزيع الموارد.

-تشوه المعلومات: فعندما يكون حجم الاقتصاد الموازي كبيرا فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستخفض وتكون مؤشرات اقتصادية خاطئة والقرارات الاقتصادية غير صائبة. (يحيوي، 2016، صفحة 295)

-ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيرا من أسعارها في القطاع غير الرسمي.

-اختلاف معدل النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يوجد القطاع غير الرسمي، فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومنه يظهر تشوه في المؤشرات الاقتصادية. وبالتالي سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء الناتج المحلي على الخدمات والأفراد والبنى التحتية وبالتالي اختلال الإستقرار الاقتصادي. (بودلال، محاولة للاقتصاد الخفي "حالة الجزائر"، 2010، صفحة 292) إضافة إلى بعض الآثار الاجتماعية نذكر منها: (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 209)

-المساعدة على توسع وانتشار بعض الأمراض الاجتماعية وانتشار الأسواق الفوضوية.

-توسيع دائرة الفساد وممارسة الرشوة ووجود علاقة بين الإجرام والاقتصاد غير الرسمي.

-التشغيل العبودي والمفرط للأطفال واستخدامهم في بعض مظاهر التجارة غير الشرعية والمحرمة.

5. الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أسبابه وآثاره

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي حيث ارتفع حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر من 19.5% من الناتج الوطني الخام في نهاية عقد الثمانينات ليصل إلى 42% من الناتج الوطني الخام سنة 2003، لينخفض بعدها ويصل إلى 34.2% من الناتج الوطني الخام سنة 2006، (دلال، 2014، صفحة 410) كما بلغ حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر نهاية 2011 نحو 60 مليار دولار، ما يعادل 30% من الناتج الوطني الخام. (بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر، مظهره، مجالاته، وسبل استقطابه، 2017، صفحة 152) ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، والتي ساعدت على تنامي هذا القطاع الذي جاء ليلي احتياجات الأفراد كتوفير مناصب للعمل وتلبية الحاجات الأساسية. (دلال، 2014، صفحة 410)، وتباين تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي الجزائري تباينا كبيرا، فإذا نظرنا إليه من زاوية الكتلة النقدية المتداولة داخله، وجدنا أنها تتراوح بين 3700 مليار دينار (40 مليار دولار)

حسب الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال في مارس 2015، و1700 مليار دينار (18.5 مليار دولار) حسب خلفه أحمد أويحي في سبتمبر 2017، كما قدر البنك المركزي مطلع 2018، الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي بما بين 2500 و3000 مليار دينار، مذكرا بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قوامها ما بين 1500 و2000 مليار دج هي مدخرات الفاعلين الاقتصاديين، بما فيهم الأسر. (تملاي، 2018).

1.5 أسباب ظهور القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري

تتنوع أسباب ظهور وتنامي العمل في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بتنوع المحطات التي عرفها الاقتصاد الجزائري نذكر منها: (دلال، 2014، صفحة 412)

-الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي عرفتها الجزائر خاصة في مرحلة التسعينات وعجز القطاع الرسمي على استيعاب الأعداد المتزايدة للبطالين والتي صاحبته موجات تسريح العمال، إذ تم تسريح 27 ألف عامل سنة 1995 و50 ألف عامل سنة 1996 و 121637 عامل سنة 1997 وتسريح 14850 عامل خلال سنتي 1998 و1999؛

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (2010-2019)

الجدول 1: تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجزائر/معدل -البطالة/atlas/https://ar.knoema.com

-ازدياد حدة ظاهرة الفقر، فحسب مؤشر التنمية البشرية، احتلت الجزائر سنة 1994 المرتبة 82 من مجموع 175 دولة لتنتقل عام 2002 إلى المرتبة 106. كما احتلت المرتبة 82 عالميا سنة 2019 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019). ويشير آخر تقرير تم إعداده من طرف الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في أواخر جانفي 2019 إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي حوالي 38% من الجزائريين تدهورت وضعيتهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، أي أن كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش فقر مدقع. (جريدة الشروق، 2019)

-التحرير غير المخطط للتجارة الخارجية الذي سمح بفتح السوق الوطنية أما البضائع الخارجية المستوردة، وبالتالي ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية، الأمر الذي كان له أثر سلبي على تحفيز الاستثمار في النشاطات المنتجة؛

-انتشار البيروقراطية والفساد الإداري (الرشوة، المحسوبية والحابأة...الخ) الأمر الذي أضعف الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وضعف وظيفة الرقابة الممارسة من طرف مختلف أجهزة الدولة نتيجة لنقص وسائل العمل وضعف التنسيق بين هذه الأجهزة؛

-اهتمام الدولة بالوضع الأمني أكثر من الوضع الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر خلال عشرية التسعينات؛

-غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري...الخ، ساهمت في اتساع النشاطات غير الرسمية؛

-ظهور تيارات غش جمركي نتيجة لارتفاع معدلات الحقوق والرسوم الجمركية وكذا ثقل الإجراءات الجمركية؛

-عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي.

كما يمكن إضافة الأسباب التالية: (بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر، مظاهره، مجالاته، وسبل استقطابه، 2017، صفحة 152)

-أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي وغير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، ومع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي.

-سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي.

-جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

2.5 أثار القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

1.2.5 الآثار الايجابية:

يمكن إدراج أهم الآثار الايجابية للقطاع غير الرسمي في الجزائر فيما يلي: (دلال، 2014، صفحة

415)

- تظهر الإحصاءات الرسمية أن انخفاضاً في معدل البطالة في الجزائر سار جنباً إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، ففي حين انخفض معدل البطالة من 30% إلى 10% تقريباً على مدى العقد الماضي، ومن 29.7% سنة 2000 إلى 12.3% سنة 2017. (تملاي، 2018). ثم إلى 11.4 في ماي 2019. (وكالة الانباء الجزائرية، 2019) ازدهر القطاع غير الرسمي وارتفعت مساهمته في جميع المناصب التي وفرها الاقتصاد من 20% عام 2000 إلى أكثر من 27% عام 2007، وفقاً لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل على مدى الفترة 2000-2007 تصل إلى 150 ألف منصب جديد كل سنة أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة. وحسب تحقيق قام به الديوان الوطني للإحصائيات في 2012، كانت السوق الموازية في 2001 تشغل 1.6 مليون شخص ليرتفع الرقم إلى 3.9 مليون شخص أي ما يعادل 45.6% من اليد العاملة الإجمالية في 2012 خارج قطاع الفلاحة. (موسوس، 2018، صفحة 184)

كما بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35%، يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلاً عن 15% من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية، وقد قد بينت دراسة أن 34% من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء، و20% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6% في قطاع النقل، مقابل 17% بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والحبازين والجزارين، كما كشفت الدراسة أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصرًا على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينًا عاليًا، حيث يشتغل 18% من أطباء الأسنان في السوق الموازية، و 16% من المهندسين المعماريين، 15% من المهندسين في الإعلام الآلي، و 14% من المحامين، و 9% من الخبراء المحاسبين، و 5% من الأساتذة، و 4% من المختصين في الصحة. (بودلال، محاولة للاقتصاد الخفي "حالة الجزائر"، 2010، صفحة 300)، كما أن 80% من المعاملات التجارية تتم دون فواتير، ويبلغ عدد الأسواق الأسبوعية غير المرخص لها 1500 سوقاً يعمل فيها حوالي 100 ألف شخص. (تملاي، 2018)

-تتجاوز عوائد القطاع غير الرسمي 8 مليار دولار، وهو ما يقارب 30% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بناءً على تقديرات عالمية و أخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي.

2.2.5- الآثار السلبية:

ويمكن تلخيصها فيما يلي: (دلال، 2014، صفحة 413)

-تخسر الخزينة العمومية الجزائرية جراء انتشار القطاع غير الرسمي ما يعادل 7% من العوائد الضريبية على الدخل، فيما يخسر الضمان الاجتماعي 20% من عوائده، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و 1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي، وتقدر الخسائر الجبائية خصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـ 300 مليون دولار. (دلال، 2014، صفحة 413) وقد بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الدخل الإجمال خلال العشرية الأخيرة حوالي 29%. (بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر، مظهره، مجالاته، وسبل استقطابه، 2017، صفحة 156)

-الأثر الذي تركه المنتجات الأجنبية المهربة والسلع المقلدة المجهولة المصدر على صحة المستهلك حيث يرى وزير التجارة السابق مصطفى بن بادة أن زيادة واردات الجزائر في الفترة 2008 و 2011 ساهمت في توسيع رقعة النشاطات الموازية وانحصار إنتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستوردة القادمة من بلدان جنوب آسيا، حيث بلغت واردات الجزائر سنة 2011: 47 مليار دولار، مقابل 40 مليار دولار سنة 2010.

6. مبادرات الحكومة الجزائرية لجذب الكتلة النقدية في الاقتصاد غير الرسمي:

من خلال عدة مبادرات أحدثها زمنياً كان ما يلي: (تملاي، 2018)

المبادرة الأولى: إلزامية استخدام الصكوك في المعاملات التي تفوق مبلغاً معيناً، وقد أقرت في 2004 و 2011، لكن الحكومة جمدت تنفيذها في كلتا المرتين، وقد أعادت الكرة سنة 2014، ففرضت استخدام الصكوك في المعاملات التي يعادل مبلغها مليون دينار (10 آلاف دولار) أو يزيد، لكن لا يوجد وضوح في تنفيذ هذه الإلزامية على أرض الواقع.

المبادرة الثانية: وقد كانت سنة 2015، وهي حملة لإقناع الناشطين في القطاع غير الرسمي بإيداع رؤوس أموالهم في النظام البنكي مقابل دفع ضريبة جزافية عليها، ما لم تكن من نشاطات " غير شرعية"، وقد اكتفى وزير المالية في فيفري 2018، بالقول إن "مبالغ طائلة" أودعت البنوك منذ انطلاق الحملة، ولا

يتوفر اليوم أي رقم عنها سوى ما صرح به في نوفمبر 2015 المدير العام لبنك التنمية المحلية الحكومي عندما قال إن الحملة قد أسفرت بعد 3 أشهر على بدئها، على إيداع 3 مليار دينار في النظام البنكي، وهو مبلغ زهيد جدا مقارنة بالكتلة النقدية غير الرسمية والتي قدرت في حكومة سلال ب 3700 مليار دينار.

المبادرة الثالثة: كانت بيع سندات عمومية كبيرة في 2016 بهدف تمويل الإنفاق والاستثمار العموميين، وكان يُؤمل منها أن تُقنع جزءاً من أصحاب رؤوس الأموال في الاقتصاد غير الرسمي باستثمارها بهذه الصورة الآمنة مقابل نسب فائدة تختلف من 5 % إلى 5.75 % وفق مدة الاكتتاب (3 أو 5 سنوات). وقد تُوجت هذه العملية بشراء البنوك سندات بمبلغ إجمالي قدره 158.9 مليار دينار.

المبادرة الرابعة: في أبريل 2018 في شكل تعليمة لمحافظ البنك المركزي إلى البنوك تستهدف، حسب قوله، إقامة جدار بين مهمة البنوك الأساسية، أي جمع الموارد المالية، ومهمة الاستعلام المالي التي يخص القانون هيات أخرى بممارستها. وتهدف هذه التعليمة بشكل واضح إلى الحدّ مما وصفه المحافظ مغالاة بعض البنوك في ممارسة مهام مكافحة تبيض الأموال.

7. الحلول المقترحة للتخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

يعني القطاع غير الرسمي بأهمية بالغة من قبل الدولة، التي تحاول إدماجه في القطاع الرسمي، ويمكن ذكر أهم الإجراءات: (قارة، القطاع غير الرسمي في الجزائر، صفحة 181)

- منح مساعدات للمؤسسات خاصة الصغيرة منها، مما ساعد على إدماج البطالين في عالم الشغل؛
 - إنشاء أروقة خاصة بعرض وبيع منتجات الصناعة التقليدية على مستوى غرف الصناعة التقليدية والحرف، لدعم المجهود المبذول في مجال التسويق؛
 - دعم المشاريع المتعلقة بإنشاء نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي؛
 - تكوين الشباب في حرف الصناعة التقليدية عن طريق التمهين؛
 - وضع برامج سياسة تشغيل الشباب ؛
 - اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي؛
 - تشجيع القطاع الخاص عن طريق التسهيلات المالية، التنظيمية والضريبية؛
 - محاربة كل النشاطات المرتبطة بالجريمة المنظمة، ومعاينة المخالفين بتطبيق القوانين الصارمة.
- كما يمكن إضافة الإجراءات التالية: (موسوس، 2018، صفحة 186)

- تيسير إجراءات الترخيص، وتخفيض الرسوم والضرائب الخاصة بمنشآت الاقتصاد غير الرسمي، وتقديم بعض الحوافز من قبل الحكومة، مثل تخفيض التأمينات الاجتماعية للعاملين بنسبة تصل إلى 50%، على أن تتحمل الحكومة من موازنتها هذه التخفيضات، وعلى أن تكون لفترات محددة، حتى يتم تشجيع هذه المؤسسات على توفير حماية للعاملين لديها على الجانب الصحي والاجتماعي، بالإضافة إلى تخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية وذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وتقليل الزمن والمستندات المطلوبة لمراجعة الضريبة وبالأخص على المشروعات الصغيرة.

- تحسين المستوى المعيشي لعمال القطاع الرسمي برفع أجورهم لأن ضعف المداخيل يؤدي إلى البحث عن دخل إضافي في القطاع غير الرسمي.

- الاعتماد على القطاع الاجتماعي التعاوني وآليات التمويل الإسلامي كالزكاة والوقف والتمويل الأصغر لإحداث مواطن شغل تستوعب جزءا من العاطلين عن العمل.

- تفعيل القانون رقم 96/08 المؤرخ في ديسمبر 1996 المنظم لشروط وكيفية إنشاء مكاتب الصرف، لجلب أكبر عدد ممكن من الباعة غير الرسميين للعمليات بإنشاء مكاتب صرف خاصة ورسمية، مع دفع الضرائب واشتراكات التأمين الاجتماعي.

8. خاتمة:

اختلف الباحثين في إعطاء تعريف موحد لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بسبب تداخله وتباين أنشطته، وهو يشكل جزءا هاما من الاقتصاد، ويعتبر موردا لا يستهان به من حيث العوائد والمداخيل، وقد تعددت أسباب ظهوره واتساعه، إضافة إلى هذا فللاقتصاد غير الرسمي آثار عديدة منها الإيجابية ومنها السلبية.

والجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي حيث تفقد المليارات من العوائد بسببه، إضافة إلى عدة آثار سلبية أخرى، غير أنه يشغل عددا معتبرا من اليد العاملة والتي يعجز القطاع الرسمي عن تشغيلها، إلا أن هناك عدة حلول من أجل التخفيف من حدة الظاهرة، ومن ثم محاولة إدماجه في القطاع الرسمي من خلال تفعيل القوانين الخاصة بالصرف، واستحداث مناصب شغل في القطاع الرسمي بشكل جاذب من القطاع غير الرسمي وتخفيض الضرائب بحيث نصل إلى اندماج تدريجي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

- ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مستفحلة في العديد من دول العالم خاصة بلدان العالم الثالث.

- بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كانت نتيجة لعدة عوامل أهمها انخفاض مستوى الدخل، وارتفاع مستوى الضرائب.
- يساعد الاقتصاد غير الرسمي في التقليل من أزمة البطالة كما يزيد من معدلات التشغيل .
- الانخفاض في حصيلة الضرائب مع زيادة حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة هو من أهم الآثار السلبية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- ظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الثمانينيات من القرن الماضي، وتباين تقديرات الكتلة النقدية لهذا الاقتصاد منذ ذلك الوقت إلى اليوم.
- تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كان بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي عرفت الجزائر خاصة في مرحلة التسعينات.
- يساهم الاقتصاد غير الرسمي في انخفاض معدل البطالة في الجزائر .
- تخسر الخزينة العمومية ملايين الدولارات نتيجة لانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- رواج السلع المقلدة مجهولة المصدر في الجزائر.
- إطلاق عدة مبادرات من قبل الحكومات الجزائرية المتعاقبة لإدماج الكتلة النقدية المتواجدة في الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ولكنها بقيت إما حبرا على ورق، أو لم تحقق الهدف المرجو، إضافة إلى الغموض الذي رافق كل مبادرة، حيث لم تقدم أرقام رسمية عن نتائج هذه المبادرات.

8. قائمة المراجع:

● الأطروحات:

ملاك قارة، (2010)، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة.

● المقالات:

المأمون علي عبد المطلب جبر. (2015). الاقتصاد الغير رسمي في مصر. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، 13، 520.

بن سمينة دلال. (2014). القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الانسانية ، 37/36، 406.

- رحاب محمد بن مسعود. (2013). اقتصاد الظل (واقع ملموس وحلول مقترحة). مجلة جامعة بنغازي العلمية ، 43، 12.
- علي بودلال. (2017). القطاع غير الرسمي في الجزائر، مظاهره، مجالاته، وسبل استقطابه. المجلة المغاربية للإقتصاد والادارة ، 4 (1)، 150.
- علي بودلال. (2010). محاولة للاقتصاد الخفي "حالة الجزائر". Les Cahiers du MECAS ، 6، 292.
- كمال بن موسى، و محمد براغ. (2013). ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وآثاره. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، 4، 194.
- مغنية موسوس. (2018). ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة. مجلة الاقتصاد و المالية ، 4 (2)، 184.
- نسرین یحیایوی. (2016). الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، 6، 293.

• مواقع الانترنت

- جريدة الشروق. (25 02, 2019). جريدة الشروق. تم الاسترداد من 15 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر: <https://www.echoroukonline.com/15> -مليون -جزائري-يعيشون-تحت-خط-الفقر
- حسين عبد المطلب الأسرج. (2010). انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري. تاريخ الاسترداد 02 01 2020، من <https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-ar-the-effect-of-the-informal-sector-to-the-egyptian-economy-60265.pdf>
- ماكس غالين. (2018). فهم الاقتصادات غير الرسمية في شمال افريقيا: من القانون والنظام إلى العدالة الاجتماعية. تاريخ الاسترداد 02 01 2020، من <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/14578.pdf>

- محمد أحمد عباس. (2019). الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول. تم الاسترداد من <https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2019/03/مصر-المشكلات-والحلول>
- ملاك قارة. (بلا تاريخ). القطاع غير الرسمي في الجزائر. تاريخ الاسترداد 02 01, 2020، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2892>. 181.
- وكالة الأنباء الجزائرية. (ديسمبر، 2019). تنمية بشرية: الجزائر الأولى مغاريا والثالثة افريقيا. تاريخ الاسترداد 03 01, 2020، من <https://www.aps.dz/ar/algerie/81558-2019-12-24-14-55-32>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (29 ديسمبر، 2019). وكالة الانباء الجزائرية. تم الاسترداد من انخفاض طفيف لنسبة البطالة بالجزائر الى 11,4 % في مايو 2019: <http://webtv.aps.dz/?p=5640>
- ياسين تملالي. (2018). الجزائر: بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداء. تاريخ الاسترداد 02 01, 2020، من <http://assafirarabi.com/ar/author/author-356>